مساراتٌ جديدة، وآفاقٌ متجددة: النهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية

2-4 كانون الأول/ديسمبر 2025، عَمَّان (الأردن)

لكل النساء والفتيات

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

SUOMI FINLAND

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

من الشعب الياباني
From the People of Japan

تُعرب هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن خالص امتنانها لجميع المشاركات والمشاركين الذين أسهموا بآرائهم ورؤاهم خلال اليوم المفتوح، كما تتوجه بالشكر إلى الجهات المانحة التي أتاح دعمها السخي تنظيم هذه الفعالية.

تعكس الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا المنشور مخرجات جلسات النقاش الحوارية والمواضيعية التي عُقدت خلال اليوم المفتوح حول المرأة والسلام والأمن. ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو الجهات المانحة أو أي من المؤسسات التابعة لها.

© 2026 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. جميع الحقوق محفوظة.

المحتويات

1. **الاحتفاء بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 – أطر تحولية للسلام والأمن** 4

2. **لمحة إقليمية موجزة عن تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن** 5

3. **أبرز ما ورد في الجلسات والتوصيات الرئيسية** 7

الكلمة الافتتاحية 7

الجلسة الأولى: استعراض السياق العام - مرور 25 عامًا على قرار مجلس الأمن 1325 في المنطقة العربية 7

الجلسة الثانية: الوفاء بالالتزام بضمان المشاركة الهادفة 8

الجلسة الثالثة: إقامة تحالفات وعلاقات تعاونية بين البلدان: مد جسور التواصل عبر دول المنطقة 9

الجلسة الرابعة: بناء التضامن لحماية السرديات المشتركة في ظل تصاعد ردود الفعل المعادية 10

الجلسة الخامسة: التواصل بين الأجيال أم الفجوة بين الأجيال؟ استعراض أوجه الترابط بين أجندة الشباب والسلام والأمن وأجندة المرأة والسلام والأمن 11

الجلسة السادسة: تحقيق الأمن الشامل: تعزيز مشاركة المرأة في قطاع الأمن 11

الجلسة السابعة: التمويل المستدام لأجندة المرأة والسلام والأمن والمنظمات التي تقودها النساء — معالجة تداعيات خفض التمويل الموجّه للتنمية عالميًا 12

4. **عرض نتائج النقاشات الجماعية المواضيعية** 14

النقاش المواضيعي الأول: خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن 14

النقاش المواضيعي الثاني: الاستفادة من أجندة المرأة والسلام والأمن خلال حالات الطوارئ المباغتة والنزاعات الممتدة، مع مراعاة النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام 14

النقاش المواضيعي الثالث: التعامل مع الماضي — الاستفادة من أجندة المرأة والسلام والأمن بصفتها أداة لتحقيق العدالة الانتقالية ولضمان التعافي والمصالحة الشاملة بعد انتهاء النزاعات 15

5. **الخاتمة** 17

1. الاحتفاء بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 – أطر تحولية للسلام والأمن

في العامِ الماضي (2025)، احتفى المجتمعُ الدوليُّ بمرورِ خمسةٍ وعشرين عامًا على صدور أجندةِ المرأةِ والسلامِ والأمن. وأكد قرار مجلس الأمن رقم 1325، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2000، أن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مشاركة النساء الكاملة والمتساوية والفاعلة، مع مراعاة تنوعهن. وبعد اعتماد تسع قرارات لاحقة، ومرور ثلاثين عامًا إعلان ومنهاج على الالتزامات الأساسية المنصوص عليها في عمل بيجين الصادر في 1995 – لا سيما فيما يتعلق بمجال الاهتمام الحاسم "المرأة والنزاع المسلح" – واصلت الأجندة تحقيق تقدم في تعزيز المشاركة والقيادة الفاعلة للنساء في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتعافي، مع ضمان حمايتهن في أثناء مراحل النزاع وما بعدها، إلا أن تنفيذ هذه الأجندة لا يزال متفاوتًا حسب السياق ويواجه تحديات جديدة وملحة، خصوصًا في البيئات الهشة والمتضررة من النزاعات.

إن مشاركة النساء في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والاستجابة الإنسانية واتخاذ القرار ليست فقط عنصرًا أساسيًا لاستدامة السلام، بل تمثل أيضًا نهجًا مثبت الفعالية لتحقيق نتائج سلمية طويلة الأمد وتعافي شامل بعد انتهاء النزاعات. ومنذ عام 2000، اعتمدت 112 دولة عضو في الأمم المتحدة (58٪) خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، باعتبارها الأداة الرئيسة لتوطين قضايا المرأة والسلام والأمن ضمن السياقات الوطنية. كما تعهدت الحكومات باتخاذ إجراءات إضافية لتسريع تنفيذ الالتزامات المتعلقة بقضايا المرأة والسلام والأمن في إطار ميثاق المستقبل لعام 2024. وتشكّل الذكرى الخامسة والعشرون لقرار مجلس الأمن 1325 فرصة لإعادة تسليط الضوء على أهدافه واستعراض أهمية ومكاسب المشاركة الهادفة للنساء في جهود السلام والأمن.

ورغم ما تشير إليه الأبحاث العالمية من أن ارتفاع مستويات المساواة بين الجنسين يرتبط مباشرة بزيادة مستويات الأمن والاستقرار، وأن اتفاقات السلام التي تشارك فيها النساء، تزدادُ احتمالاتُ صمودِها واستمرارِها لمدة لا تقل عن 15 عامًا[1] بنسبة ٪35، فإن النساء في عام 2024 لم يمثّلن سوى ٪7 من الأطراف المشاركة في عمليات التفاوض، و14% من الأطراف المعنية بالوساطة، و20% من الأطراف الموقّعة على اتفاقات السلام.[2] وفي ظل تجاوز الإنفاق العسكري العالمي 2.7 تريليون دولار أمريكي – مسجّلًا أكبر زيادة سنوية منذ نهاية الحرب الباردة[3] على الأقل – وفي وقت لا تزال فيه العديد من البلدان تواجه أزمات ممتدة أو تسعى إلى التعافي منها، تصبح المشاركة الكاملة والفاعلة للنساء في اتخاذ القرار وعمليات بناء السلام الرسمية أكثر أهمية من أي وقت مضى لتحقيق تعافٍ شامل ومستدام وتعزيز جهود فعالة لبناء الدول.

1. مشاركة النساء في عمليات السلام. مجلس العلاقات الخارجية (2025).

2. معلومات مصورة: التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن (2025) | المنشورات | مركز المعارف التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2025). ومع ذلك، يظل هذا أقل من الحد الأدنى المستهدف لمشاركة النساء، والبالغ الثلث، في جهود الوساطة وعمليات السلام وفقًا لما حددته الأمم المتحدة. كما أنه دون هدف التكافؤ في صنع القرار الذي أوصت به اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

3. المرجع نفسه

2. لمحة إقليمية موجزة عن تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن

على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، شهدت منطقة الدول العربية مستويات مرتفعة من النزاعات وعدم الاستقرار، بما في ذلك في العراق وليبيا ولبنان وفلسطين والسودان وسوريا واليمن، وقد امتدت آثارها غير المباشرة إلى البلدان المجاورة، مثل مصر ولبنان والأردن، التي ما فتئت تستجيب لاحتياجات اللاجئين الباحثين عن الأمان عبر الحدود. وتشير التقديرات إلى أن نحو 22.4 مليون امرأة وفتاة في المنطقة بحاجة حاليًا إلى المساعدات الإنسانية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2025). وفي حالات النزاعات الطويلة الأمد والناشئة على حد سواء، لا تزال النساء والفتيات يواجهن مخاطر حماية متزايدة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والتهجير القسري، وزيادة التعرض للمخاطر المرتبطة بتسليح آليات تقديم المساعدات الإنسانية. كما شهدت المنطقة اضطرابات سياسية وأزمات اقتصادية وضعفًا في أنظمة الحكم، الأمر الذي يعرض النساء لعدة عقبات هيكلية، بما في ذلك الأعراف الاجتماعية المقيدة.

في ظل انحسار المجال الديمقراطي وتغليب الطابع العسكر، قامت أكثر من نصف دول المنطقة باعتماد أو تجديد خطط العمل الوطنية حول المرأة والسلام والأمن. واعتمدت تسع دول في المنطقة خطط العمل الوطنية، بعضها تمت مراجعتها وتحديثها مرة أو مرتين، بحيث أصبحت في نسختها الثانية أو الثالثة، وفي عام 2015، اعتمدت جامعة الدول العربية الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل التنفيذية لحماية المرأة العربية: السلام والأمن. وفي الآونة الأخيرة، أنشأت المنظمة الإقليمية الحكومية الدولية لجنة طوارئ معنية بحماية المرأة في حالات الأزمات والنزاعات، كما وضعت خريطة طريق (2025–2028) للإشراف على عمل هذا الهيكل الجديد. وإلى جانب الإعلان العربي لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، تمثل هذه الأطر ركائز رئيسية توجه عملية تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والوطني، في حين تهدف الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام، التي أُطلقت في عام 2020 بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى زيادة المشاركة المباشرة للنساء في عمليات بناء السلام وجهود الوساطة الرسمية

على الرغم من التقدم الملحوظ على الصعيدين التشريعي والسياسي، لا تزال النساء والفتيات في مختلف أنحاء المنطقة يتأثرن بشكل مباشر بمختلف أشكال النزاعات والعنف واسع الانتشار، سواء عبر الإنترنت أم خارجه. وفي الوقت ذاته، يواجه العمل الحيوي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني النسائية مخاطر متزايدة ويخضع لضغوط مستمرة. ويكشف المسح العالمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان "عند نقطة الانهيار: تأثير تخفيضات المساعدات الخارجية على المنظمات النسائية العاملة في الأزمات الإنسانية حول العالم (2025)" عن صورة مقلقة. وشمل المسح 411 منظمة في 44 بلدًا، وأظهر أن 90% من المنظمات التي تقودها النساء أو منظمات حقوق المرأة تعرضت لتأثيرات مالية كبيرة (62٪) أو جزئية (28٪) بسبب التخفيضات الأخيرة في المساعدات. وفي الدول العربية، تبدو الصورة أكثر قتامة، حيث تأثرت 80٪ من المنظمات النسائية بشكل كبير نتيجة خفض التمويل.[4]

تشير الوقائع إلى أن مجموعة من التحديات، تشمل: غياب المساءلة والمصالحة، وتصاعد التسلح، وعدم احترام القوانين الدولية والمحلية، وضعف تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار، بما في ذلك مفاوضات وقف إطلاق النار أو عمليات الوساطة، وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية، واستمرار الممارسات والأعراف الاجتماعية التمييزية وغياب التنسيق الإقليمي أو العالمي بين الحركات النسائية وما ينشأ عنه من مخاطر تشتت الجهود، تقتضي إعادة النظر وتجديد الالتزامات من أجل تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن من خلال نهج تقوده النساء ويستند إلى المنظور النسائي.

إنطلاقاً من الإقرار بهذا الواقع، نظم المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية ، وبدعمٍ كريمٍ من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية، ووزارة الشؤون الخارجية الفنلندية، وحكومة اليابان، يومًا إقليميًا مفتوحًا بشأن أجندة المرأة والسلام والأمن في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2025 في عَمَّان، الأردن. وفر هذا الحدث مساحة مخصصة للمداولات رفيعة المستوى حول الأهمية المستمرة للأجندة في سياق إقليمي

4. مذكرة مناصرة - أربعة طرق لدعم المنظمات النسائية في الدول العربية في ظل خفض التمويلات على نطاق واسع | المنشورات | هيئة الأمم المتحدة للمرأة - الدول العربية

صورة جماعية للمشاركات والمشاركين في اليوم الإقليمي المفتوح حول المرأة والسلام والأمن في الدول العربية، إحياءً للذكرى الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة

سريع التغير، بهدف وضع استراتيجيات مشتركة وصياغة توصيات عملية لدعم تنفيذ هذه الأجندة في المنطقة العربية.

شارك في اليوم الإقليمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن نحو 100 مشاركة ومشارك يمثلون خلفيات متنوعة، من بينها جهات حكومية ومنظمات حقوق المرأة ومنظمات تقودها النساء وناشطات شابات. وقد سبق هذا الحدث اجتماع تشاوري مغلق مع منظمات المجتمع المدني عُقد في 1 كانون الأول/ديسمبر 2025، وشاركت فيه نحو 13 منظمة من المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة من مختلف أنحاء المنطقة. وهدف هذا الاجتماع التشاوري إلى الإقرار بالدور الحيوي الذي تضطلع به المنظمات النسائية بوصفها جهات فاعلة في الخطوط الأمامية لجهود العمل الإنساني وبناء السلام والتعافي من خلال منع النزاعات، والتصدي للتطرف والتشدد، وتعزيز قضايا النساء والفتيات والعدالة وحقوق الإنسان، بما يضمن في نهاية المطاف أن تعكس سياسات المنطقة واقع النساء والفتيات وأولوياتهن المعيشية في مختلف أنحاء المنطقة.

3. أبرز ما ورد في الجلسات والتوصيات الرئيسية

الجلسة الأولى: الكلمة الافتتاحية

افتُتح اليوم الإقليمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن في الدول العربية بكلمة كل من سعادة الدكتور معز دريد، المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، ومعالي السيدة وفاء بني مصطفى، وزيرة التنمية الاجتماعية ورئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة في المملكة الأردنية الهاشمية. وأكد المتحدثان على أن أجندة المرأة والسلام والأمن تظل ضرورية لبناء سلام مستدام، لا سيما في سياقات الانتقال السياسي والتعافي. ويمكن أن يسهم تعزيز أوجه الترابط بين أجندتي المرأة والسلام والأمن وأجندة الشباب والسلام والأمن وتطبيق النهج الترابط الثلاثي (العمل الإنساني والتنمية والسلام) في تحسين النتائج بصورة كبيرة.

وعلى الرغم من التقدم المُحرز، بما في ذلك إعداد خطط عمل وطنية محسوبة التكاليف كما هو الحال في الأردن، لا يزال تنفيذ هذه الأجندة في المنطقة العربية يواجه تحديات رئيسية، من بينها: (1) عدم توافر التمويل، إذ أثرت تخفيضات التمويل بصورة كبيرة على 80٪ من المنظمات التي تقودها النساء في المنطقة، مما يحد من قدرتها على تلبية الاحتياجات القائمة والاستجابة لها؛ (2) محدودية الوصول إلى الخدمات، مما يقوّض جهود التعافي ويحد من القدرة على الصمود؛ (3) عدم الاستقرار الإقليمي، الذي يؤدي إلى النزوح وتفاقم التحديات الاقتصادية وارتفاع معدلات الهجرة من الدول العربية؛ (4) ضعف تمثيل النساء في عمليات السلام والمفاوضات والوساطة، رغم الجهود الإيجابية التي تبذلها الشبكات الإقليمية، مثل الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام التابعة لجامعة الدول العربية.

الجلسة الأولى: استعراض السياق العام - مرور 25 عامًا على قرار مجلس الأمن 1325 في المنطقة العربية

في ظل عدم الاستقرار الإقليمي وتصاعد ردود الفعل المعادية لحقوق المرأة، بات التنفيذ الفعّال والملموس لأجندة المرأة والسلام والأمن ضرورة ملحّة لا تحتمل التأجيل. شارك في الجلسة نخبة من المتحدثين والمتحدثات، من بينهم سعادة السيدة دعاء خليفة، وزيرة مفوضة ومديرة إدارة المرأة بجامعة الدول العربية، والسيدة هدى عايش، الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والدكتور أحمد الزبيدي، نائب مدير المديرية الوطنية لشؤون المرأة في العراق، ورندة السنيورة، ممثلة الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي، وبإدارة السيدة هبة زيّان (المستشارة الإقليمية لشؤون المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني في هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وقدمت الجلسة لمحة عامة عن مسيرة أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة منذ عام 2000، مستعرضة سبل تعزيز فعاليتها وتمكينها من الإسهام بشكل أفضل في تحقيق سلام واستقرار شاملين. وأبرزت أن الأجندة تمثل ركيزة أساسية للاستثمار في السلام والأمن الوطنيين، متخطيةً بذلك النظرة التقليدية التي تحصرها في كونها مجرد إطار آخر "للمساواة بين الجنسين". كما أكدت في الوقت ذاته على دورها المحوري كأداة رئيسية لإعادة الإعمار والتعافي بعد النزاعات.

تعكس تجربة الأردن في تنفيذ الأجندة أهمية الشراكة الفاعلة مع المجتمع المدني، الذي كان له دور محوري في وضع الخطة الوطنية وإرساء هيكل مؤسسي متميز وواضح المعالم. وإدراكًا أن المؤسسات الحكومية لا تستطيع الوصول إلى جميع المجتمعات المحلية، يؤكد الأردن على العمل "يدًا بيد" مع المجتمع المدني لتوسيع نطاق الوصول وضمان فعالية التنفيذ. وركزت الجهود الوطنية أيضًا على إشراك الرجال والفتيان لدعم مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات المسلحة والتصدي لها، إلى جانب المبادرات الرامية إلى تعزيز تمثيل النساء في قطاع الأمن، وهو المجال الذي حرص فيه الأردن على ترسيخ الممارسات الجيدة على الصعيد المؤسسي.

استنادًا إلى الرؤى التي طرحها ممثل الوفد العراقي، يُنظر إلى السلام باعتباره مفهومًا شاملًا يتصدى للأسباب الجذرية للعنف، بما في ذلك منع التطرف من خلال إشراك القيادات الدينية. وتتخطى الرؤية المرتبطة بـ "ركيزة المشاركة" في الأجندة حدود التمثيل البرلماني، لتشمل التمكين السياسي من خلال التربية المدنية والجهود الرامية إلى مكافحة العنف الرقمي، فيما ترتبط "ركيزة الحماية" ارتباطًا وثيقًا بالأمن الاقتصادي.

من ناحية أخرى، شددت ممثلة الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي، في مداخلتها، على أن إدراك غايات الأجندة يظل رهنًا بالدور الجوهري الذي تضطلع به ناشطات حقوق المرأة. وتسهم منظمات المجتمع المدني بشكل فعّال في توطين الأجندة والدفاع عن الحقوق والحفاظ على الروابط الوثيقة مع المجتمعات المحلية. وتم تحديد عدة مجالات تتطلب مزيدًا من التحسين، من أبرزها إدماج أصوات النساء وممثلات المجتمع المدني في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتعزيز الربط بين الأجندة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما يقتضي تركيزاً أكبر على المساءلة عبر الاستفادة من الآليات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية لضمان تحقيق العدالة. وفي ضوء التحديات الراهنة، تعد العسكرة من أبرز التحديات التي يجب التصدي لها، إلى جانب عوامل أخرى تؤجج النزاعات. وفي المقابل، يواصل المجتمع المدني دوره المناصر من أجل تعزيز المشاركة وتحقيق العدالة والمساواة على جميع المستويات.

أكدت ممثلة جامعة الدول العربية، لدى استعراضها للجهود الإقليمية، على أهمية إقامة الشبكات وتعزيز التنسيق، مشيرةً إلى أن قرار مجلس الأمن رقم 1325 كان له دور

محوري في تحقيق التقدم على الصعيد الإقليمي. وعملت جامعة الدول العربية مع البلدان العربية التي وضعت استراتيجيات متعلقة بقضايا المرأة والسلام والأمن، وقدمت لها الدعم من خلال الاستراتيجية العربية لحماية المرأة العربية، التي جرى إعدادها بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومهدت هذه الاستراتيجية الطريق لوضع خطط العمل الوطنية، وقد جرى العمل على تطويرها لاحقًا لتشمل قضايا رئيسية أخرى. وأنشأت جامعة الدول العربية عدة آليات، من بينها الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام، التي تضم 18 دبلوماسية للنهوض بأهداف الوساطة، ولجنة الطوارئ لحماية المرأة أثناء الأزمات والنزاعات مع خطة عمل للفترة 2025–2028، إضافة إلى استراتيجية إقليمية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وتأتي هذه التطورات الجوهرية تماشيًا مع التزام جامعة الدول العربية بالتعهد المشترك للأمين العام من أجل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام، الذي أُطلق في عام 2024.

تستمر التحديات الرئيسية في إلقاء ظلالها على المنطقة؛ فالنزاعات المسلحة طويلة الأمد والاحتلال الإسرائيلي ومظاهر عدم الاستقرار الأوسع نطاقًا تتطلب دعمًا دوليًا أكبر. كما أن الإرادة السياسية والالتزامات لدى بعض الدول الأعضاء لا تزال دون المستوى المأمول، فيما يظل تمثيل النساء في جهود الوساطة محدودًا، رغم التعهدات الإقليمية الأخيرة بزيادة إشراك النساء في عمليات السلام. ولا يزال التمويل غير مستدام، مما يحد من قدرة جامعة الدول العربية على تطوير فروع وطنية لشبكات الوساطة. وتُشكِّل الفجوات في البيانات بشأن احتياجات النساء وحالات النزوح وتأثيرات النزاعات عائقًا أمام وضع سياسات قائمة على الأدلة.

ومع التطلع إلى المرحلة المقبلة، أكدت ممثلة الأردن أهمية تعزيز التنسيق بين القطاعات، وضرورة إدماج قضايا تغير المناخ بشكل أكبر في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، إلى جانب توسيع نطاق نظم الحماية، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالعنف المنزلي، لتشمل جميع الفئات السكانية، مع إيلاء اهتمام خاص باللاجئات وذوات الإعاقات باعتبارها أولويات رئيسية. وشدّد ممثل العراق على أهمية وضع خطط عمل وطنية بميزانيات واضحة، وأنظمة للرصد والتقييم وآليات للمساءلة، بما في ذلك وجود جهة رقابة مخصصة.

وفي ختام الجلسات، اقترح المشاركون والمشاركات في حلقة النقاش إنشاء مركز فكر إقليمي للنهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن، وتمكين النساء الوسيطات، ودمج احتياجات النساء في استراتيجيات التعافي والسياسات المتعلقة بالمناخ. وسلطوا الضوء على أهمية برامج منع التطرف العنيف التي تستهدف الفتيات والفتيان والنساء والرجال، بما في ذلك فئة الشباب، وتدريب القيادات النسائية على صياغة سرديات مشتركة ودعم المشاركة الفعلية بدل الشكلية، وتطوير الهياكل مثل لجان شؤون المرأة وأنظمة الإحالة الشاملة، مع تعزيز شبكات النساء الخبيرات في أجندة المرأة والسلام والأمن. واختتم المتحدثون بالتأكيد على ضرورة تعزيز الإرادة السياسية مدعومة بميزانيات واضحة من الوزارات الوطنية، وتهيئة بيئة مواتية وحاضنة تحمي عمل منظمات المجتمع المدني وحريتها في ممارسة أنشطتها، بما يشمل الاستثمار في السلامة والأمن الرقمي لناشطات حقوق المرأة والمدافعات عن حقوق الإنسان.

الجلسة الثانية: الوفاء بالالتزام بضمان المشاركة الهادفة

إن مشاركة النساء في عمليات صنع القرار، بدءًا من التفاوض على اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام الأوسع نطاقًا، وصولًا إلى عمليات التعافي المبكر والقطاع الأمني، تعد عاملًا أساسيًا لضمان نجاح هذه الجهود. وفي المنطقة العربية – كما هو الحال في جميع أنحاء العالم – لا يزال ضمان التمثيل الكافي للنساء في عمليات السلام والأمن يواجه عوائق ثقافية ومجتمعية وفكرية، إضافةً إلى انحسار الحيز المدني وتعرّض صانعات السلام لأعمال انتقامية. وتناولت الجلسة واقع مشاركة النساء في عمليات صنع القرار في مختلف أنحاء المنطقة العربية. وشارك فيها كل من الدكتورة تركية واعر، منسقة تحالف النساء من أجل السلام والعدالة في ليبيا، والسيدة ناتالي زعرور، أمينة السر للمجلس التنفيذي في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، والسيد توماس مولر، المدير الإقليمي لشؤون الشرق الأدنى والأوسط في الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والدكتور مهند العزة، الأمين العام للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأدارتها السيدة يارا مراد (مساعدة المدير في معهد عصام فارس).

في ليبيا، يسهم انحسار الحيز المدني، والقوانين التمييزية، وتزايد الاعتداءات على الناشطات في إقصاء العديد من النساء عن المشاركة في الحياة العامة. وفي الوقت نفسه، يوفّر الحوار الهيكلي الذي تيسّره الأمم المتحدة فرصة مهمة لتعزيز مشاركة النساء في عمليات بناء السلام ضمن المسار الثاني. وتدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الحوار الشامل من خلال مشاورات وطنية تهدف إلى ضمان مشاركة النساء بنسبة 35 في المائة، ومع ذلك، لا تزال هناك تساؤلات مطروحة حول مدى كون هذا التمثيل فعليًا ومستدامًا، كما تستمر المخاوف بشأن الحواجز الاجتماعية التي تقصر مشاركة النساء على القضايا التي يُنظر إليها نمطيًا على أنها "قضايا نسائية". وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي العمل على ربط المنصات القائمة بدلًا من إنشاء هياكل موازية غير فعالة، وذلك لتعزيز التبادل بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقواعد الشعبية، وتوسيع نطاق أجندة المرأة والسلام باعتبارها قضية شاملة عابرة للقطاعات، وتجنب المشاركة الشكلية للنساء.

في لبنان، لا تزال تحديات عديدة تحدّ من مشاركة النساء، وتؤدي الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية دورًا محوريًا في معالجة هذه العوائق. وتهدف الهيئة الوطنية لشؤون

المرأة اللبنانية إلى تحقيق تمثيل متكافئ بنسبة 50/50 للنساء في مواقع اتخاذ القرار، بما يتماشى مع توصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وقد أحرز لبنان تقدمًا في إدماج النساء ضمن صفوف الجيش اللبناني، غير أن المعايير الثقافية لا تزال تشكِّل عائقًا رئيسيًا. وتنصب الجهود على تنمية القدرات والتربية المدنية وحملات التوعية لتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية.

على الصعيد العالمي، غالبًا ما تواجه النساء ذوات الإعاقة أوجه متداخلة ومتعددة من التمييز، كما تُهمَّش مشاركتهن في صنع القرار لصالح إعطاء الأولوية للاعتبارات المتعلقة بصحتهن. وحتى داخل الحركات النسوية، لا تزال النساء ذوات الإعاقة يعانين من ضعف التمثيل. وفي الأردن، يعكف المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على تعزيز حوار بناء مع البرلمان وهيئات حقوق الإنسان، مؤكدًا على أهمية الاستثمار في الأطفال والأجيال القادمة. كما تعاون المجلس مع الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن لتقييم مدى شمولية مراكز الانتخاب وتسهيلات وصول النساء ذوات الإعاقة إليها.

عبر مختلف السياقات، شملت التوصيات الرئيسية المحددة لهذه الجلسة ما يلي:

- إصلاح الأطر القانونية لتعزيز حقوق النساء.
- ضمان وضع خطط عمل وطنية، وتوفير التمويل الكافي لها وتحقيق نتائج ملموسة من خلالها.
- إدراج بنود تراعي الشمولية وقضايا النساء والفتيات في اتفاقات وقف إطلاق النار.
- دعم الإصلاحات ما بعد النزاع التي تتناول القضايا المتعلقة بحقوق السكن والأرض والملكية.
- إجراء برامج تدريبية موجهة لتعزيز الحماية القانونية والرقمية للنساء.
- تدريب فرق الوساطة على ديناميات النزاع المراعية لقضايا النساء والفتيات.
- إشراك قوات الأمن في مبادرات التدريب لضمان التوعية بقضايا النساء والفتيات في جهود السلام والأمن.
- ضمان تمثيل النساء في عمليات التفاوض وصنع القرار، مع اعتماد آلية منهجية لرصد وتوثيق ما تقدمه من رؤى وإسهامات فعالة.
- تعزيز التمثيل الفعلي للنساء في أوقات السلم والنزاع.
- دعم وتعزيز التحالفات النسائية بهدف تعزيز قدرتها على التأثير المشترك.
- توثيق قصص النجاح التي شاركت فيها النساء بفعالية في المفاوضات مع أطراف النزاع.
- توثيق أفضل الممارسات والعمل على محاكاتها في سياقات متنوعة لتعزيز دور المرأة في بناء السلام.
- تعزيز الربط بين مسارات السلام الثلاثة: المسار الأول (الرسمي)، والمسار الثاني (غير الرسمي)، والمسار الثالث (على المستوى المجتمعي)؛ لضمان تبنّي نهج شامل ومتسق.

الجلسة الثالثة: إقامة تحالفات وعلاقات تعاونية بين البلدان: مد جسور التواصل عبر دول المنطقة

تُعَد إقامة الشبكات والتحالفات التي تقودها النساء على مستوى المنطقة عنصرًا أساسيًا لتعزيز العمل المشترك الفعّال، الرامي إلى معالجة التحديات والأولويات المشتركة. واستعرضت هذه الجلسة أمثلة ناجحة ودروسًا مستفادة من التعاون الإقليمي المتبادل في الدول العربية. وشارك فيها كل من سعادة السفيرة آن مسكانين، سفيرة فنلندا لدى كلّ من الأردن ولبنان، وسعادة السفيرة منى عمر عطية، شبكة الوسيطات العربيات، والسيدة لوردانا تيودوريسكو، رئيسة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والسيدة ناتاليا حاوي، ممثلة شبكة نساء فاعلات في بناء السلام في لبنان، والسيدة هالة بوقعيقيص، مركز جسور للدراسات والتنمية، وأدارها السيد زكاري تايلور، المدير العام، منظمة السلام الشامل.

تتباين أهداف شبكات الوساطة النسائية وأدوارها باختلاف الأقاليم؛ فبينما يركز بعضها على دعم النظراء أو المشاركة على المستوى الاستراتيجي، مثل شبكة وسيطات دول الشمال الأوروبي، تتسم الشبكات المحلية والإقليمية غالبًا بكونها أكثر انخراطًا في العمل الميداني الملموس، وارتباطًا بالواقع اليومي المعاش. وعلى الصعيد الإقليمي، تتألف الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام من ممثلات معيّنات بصفة رسمية، وقد وضعت الشبكة مبادئ توجيهية لإنشاء شبكات وطنية وتنسيق عملها مع المكتب الفرعي الإقليمي. وكما أوضحت إحدى المشاركات في الجلسة، فإن فعالية شبكات الوساطة النسائية تتطلب غالبًا توفر الإرادة السياسية، وإضفاء الطابع المؤسسي، ودعمًا مخصصًا ضمن الميزانيات لضمان مشاركة المرأة في عمليات التفاوض والوساطة، ولا سيما في مجالات مثل الدفاع والشؤون الخارجية. ومن الضروري استحداث مناصب محورية أو إقرار نسب تمثيل مخصصة للنساء ضمن وفود السلام. وتعمل شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط على المستوى الإقليمي، حيث تجمع بين خبرات نسائية متنوعة وتستفيد من الهياكل القائمة لتبادل الخبرات والمعارف. وترتكز الشبكة في عملها على مبادئ التعاون والتكامل والتحالفات العالمية؛ بهدف إعلاء أصوات النساء، وإطلاق مبادرات مشتركة، وتفادي الازدواجية في الجهود.

ومن ناحية أخرى، تعمل الوسيطات المحليات بصفتهن جهات فاعلة محورية في نظم الإنذار المبكر داخل مجتمعاتهن، وهو ما يستلزم استمرار تدريبهن وبناء قدراتهن وتمكينهن. وتُعَد شبكة نساء فاعلات في بناء السلام في لبنان نموذجًا جليًا للشبكات العابرة للأجيال التي تضم نساءً فاعلات يعملن على المستويين المحلي والوطني؛ حيث تدمج الشبكة بين المشاركة المجتمعية والمناصرة في مجال السياسات.

تؤدي الأمانة العامة، من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دورًا حاسمًا في تعزيز الثقة والمسؤولية؛ ومع ذلك، لا تزال استدامة التمويل والشمولية من بين التحديات الرئيسية القائمة.

استنادًا إلى الدروس المستفادة من الممارسات الإقليمية تشمل التوصيات ما يلي:

- يجب على الشبكات النسائية السعي لتحقيق الشمولية في صنع القرار، وإرساء هياكل حوكمة واضحة وتعزيز التنسيق لبناء الثقة المتبادلة بين العضوات.
- يجب على التحالفات والشبكات تبني نهج النقد الذاتي، وتجنب استنساخ هياكل السلطة الهرمية، والعمل على
- تعزيز عملية توفير المعارف القائمة على المنظور النسوي.
يظل التأثير الجماعي، والتضامن، والشفافية، والمناصرة المشتركة، وإعداد أجيال جديدة من القيادات النسائية؛
- أولويات جوهرية لضمان استدامة الحركات النسائية.
يجب على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الاعتراف بالحركات والشبكات النسائية كحلفاء رئيسيين وأطراف فاعلة في عمليات السلام والمفاوضات.

الجلسة الرابعة: بناء التضامن لحماية السرديات المشتركة في ظل تصاعد ردود الفعل المعادية

استعرضت هذه الجلسة طبيعة ردود الفعل المعادية لقضايا النساء والفتيات وحيز المجتمع المدني وحقوق الإنسان، كما سلطت الضوء على دور التضامن في مواجهة تشتت الجهود وتعزيز التغيير التحويلي. وتناولت الجلسة محاور عدة شملت التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتضامن النسوي الإقليمي، مع التركيز على أصوات النساء في صياغة السرديات المشتركة واستخدام السرد القصصي باعتباره وسيلة للمقاومة، وتعزيز وجهات نظر القواعد الشعبية والنساء، وضمان صمود الحركات النسائية على المدى الطويل. وشارك في هذه الجلسة كل من الدكتورة إصلاح جاد، محاضرة بجامعة بيرزيت، والسيدة شيرين الجردي، عضوة اللجنة التوجيهية – الشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني النسوي ورئيسة رابطة النساء الدولية للسلام والحرية في لبنان، والسيدة الزهراء لنقي، مستشارة في قضايا النوع الاجتماعي في مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وأدارتها السيدة مها مُنى، المستشارة الإقليمية للنوع الاجتماعي في مكتب اليونيسف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في ظل عدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية وتصاعد التيارات المحافظة في المنطقة العربية، باتت المكاسب التي حققتها الحركات النسائية مهددة. وتتجلى ردود الفعل المعادية لقضايا النساء والفتيات في انحسار الحيز المدني، وتبني إصلاحات قانونية نكوصية، واستهداف المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يواجهن حملات تشهير وترهيب، وقد يتعرضن في بعض الحالات لعنف مميت. وفي عدة دول عربية، تشمل سوريا وفلسطين والعراق واليمن وليبيا، تواجه الناشطات والفاعلات في مجال السلام مضايقات عبر الإنترنت إلى جانب مساعٍ ممنهجة لنزع الشرعية عن جهود تحقيق المساواة بين الجنسين عبر دمغها بـ "الأجندة الأجنبية". وتستمر هذه الردود المناهضة في تقويض مشاركة النساء في الحياة العامة، وعمليات وضع السياسات وجهود بناء السلام.

سلطت هذه الجلسة الضوء على مظاهر ردود الفعل المعادية لقضايا النساء والفتيات في مختلف البلدان، واستعرضت بعض دوافعها الرئيسية. إن ظاهرة تحوّل الحركات النسائية إلى منظمات غير حكومية وتجزئة الجهود المرتبطة بالتمويل، بتوجيه من جهات فاعلة دولية، أسهمت في إحداث انقسامات داخل الحركة النسوية، إلى جانب عزلها عن الحركات الاجتماعية الأوسع نطاقًا. علاوة على ذلك، أدى اتباع أسلوب التسميات المشتركة في الحملات العامة المتعلقة بقضايا النساء والفتيات من خلال إبراز شعارات الجهات المانحة إلى ترسيخ الانطباع بأن الخطاب المتعلق بالنوع الاجتماعي ذو طابع غربي. ويُعزى تفاقم هذه التحديات أيضًا إلى استمرار الغموض في ترجمة مصطلحات النوع الاجتماعي إلى العربية، مقترنًا بمحدودية نجاح الجهات الفاعلة المعنية بقضايا النساء والفتيات في التصدي للسرديات المناهضة للحقوق.

وبناءً على ما تقدم، تشمل التوصيات المقترحة ما يلي:

إعداد تحليل شامل وعملي لردود الفعل المعادية لقضايا
- النساء والفتيات، بما يشمل دوافعها ومظاهرها، مع اقتراح توصيات ملموسة وقابلة للتوسع يمكن تطبيقها تجريبيًا على مستوى الدولة، وذلك عبر الاستفادة من البحث الأكاديمي والعمل الميداني باعتبارهما أدوات رئيسية لتوثيق التغيرات في طريقة تلقي سرد الحركات النسائية وتقييم أثر المبادرات النسوية، سعيًا لربط النظريات والتجارب الواقعية.
تبني نُهُج شاملة وغير نخبوية تشرك القيادات المحلية،
- والوسيطات المحليات، والحركات الاجتماعية في عملية وضع السياسات وتصميم البرامج.
- إعادة تنظيم حركات المجتمع المدني وتوحيد استراتيجياتها على مستوى المنطقة، للتصدي لردود الفعل المعادية لحقوق المرأة، ومواجهة تحديات بيئة التمويل الجديدة.
- الاعتراف بالمصطلحات واللغة والتوثيق والتركيز عليها باعتبارها أدوات حيوية لتوفير المعارف التي تعكس التجارب الحياتية للنساء، بدلًا من تعزيز هياكل السلطة الهرمية الحالية أو الاعتماد على أدوات تواجه مقاومة وتخفق في معالجة التحديات المرتبطة بالسياقات المحلية.
- جعل مبدأي "عدم الإضرار" والتوطين ركيزتين أساسيتين في رعاية المناصرة النسوية واستدامتها.

الجلسة الخامسة: التواصل بين الأجيال أم الفجوة بين الأجيال؟ استعراض أوجه الترابط بين أجندة الشباب والسلام والأمن وأجندة المرأة والسلام والأمن

بما أن الشباب يمثلون أكثر من ربع سكان الدول العربية، فلديهم توقعات مشروعة وحق أصيل في المشاركة في عمليات اتخاذ القرار التي تمس مستقبلهم مباشرة، سواء في مجالات السلام والأمن أم في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. إلى جانب الذكرى الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، يمثل عام 2025 أيضًا محطة بارزة لإحياء الذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن. وتناولت الجلسة أوجه الترابط والفرص السانحة للاستفادة من الأجندتين، وتعزيز المواءمة بينهما، ومضاعفة أثرهما المشترك. وشارك في الجلسة كل من السيدة نسيبة البابلي، ممثلة الشابات وعضوة منظمة الشابات صانعات السلام في اليمن، والسيدة عرين معدي، باحثة في تحالف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعني بالشباب والسلام والأمن في فلسطين، والسيدة رنا أبو جازية، المديرة التنفيذية لمؤسسة شباب القادة في مصر، والسيدة نانسي العتوم، مديرة مشروع الشباب والسلام والأمن بوزارة الشباب في الأردن، والسيدة بثينة قمر، المستشارة الإقليمية لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأدارتها السيدة كايتلين تشيتندن نائبة الممثلة الخاصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين.

تواجه أجندة الشباب والسلام والأمن وأجندة المرأة والسلام والأمن تحديات مماثلة. فمشاركة الشباب في الحياة العامة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأمن البشري إلا أن المعايير الاجتماعية الضارة، والحركات المحافظة، وعدم الامتثال للقوانين الدولية، وغياب المساءلة، وضعف العمليات الديمقراطية، وعدم توفر خطط عمل وطنية، لا تزال جميعها تحد من مشاركتهم الفعالة. وتتطلب معالجة هذه العوائق بناء القدرات، وإجراء المشاورات، ووضع السياسات، وربط الشباب بصناع القرار والدبلوماسيين لضمان أن تكون أصواتهم ركيزة أساسية في عملية صنع القرار. ولا يزال رفع الوعي أمرًا بالغ الأهمية لتحفيز الشباب والنساء على تولي أدوار قيادية.

تم التأكيد على أهمية إقامة الشبكات والتوجيه بوصفهما ركيزتين أساسيتين لاستدامة انخراط الشباب، وربط مبادرات القواعد الشعبية بمسارات التأثير في السياسات العامة. تتطلب الشابات مهارات محددة لتبوُّء المناصب القيادية. وتعكس النجاحات في الأردن، التي أولت أولوية للمشاركة السياسية والحماية، أهمية المشاورات الوطنية والمواءمة مع الاستراتيجيات الإقليمية. ويعكس تدشين الاستراتيجية الوطنية المستقلة الخاصة بالقرار 2250 في عام 2025، ومواءمتها مع الاستراتيجية الإقليمية لجامعة الدول العربية، برهانًا جليًا على أن التخطيط الدقيق والإرادة السياسية الراسخة هما الركيزتان الأساسيتان لضمان فعالية التنفيذ على المستوى الوطني.

شددت الدروس المستفادة على أهمية التوصيات الجوهرية /الرامية إلى معالجة العوائق التي تحول دون إدماج الشباب الشابات، وتتمثل في:

- ضمان التكامل والإثراء المتبادل بين أجندة المرأة والسلام والأمن وأجندة الشباب والسلام والأمن من خلال إدماج أولويات أجندة الشباب والسلام والأمن في خطط العمل الوطنية الخاصة بأجندة المرأة والسلام والأمن وتضمين أهداف أجندة المرأة والسلام والأمن في خطط أجندة الشباب والسلام والأمن.
- دعم بناء قدرات الشباب والشابات، والعمل معهم على إيجاد وتصميم مساحات مشتركة للتعلم وتبادل المعرفة.
- إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب/الشابات في مختلف هياكل صنع القرار.
- الاستفادة من خطط العمل الوطنية لأجندة المرأة والسلام والأمن وأجندة الشباب والسلام والأمن باعتبارها أدوات للمساءلة والتنفيذ الممنهج، مع معالجة الفجوات على المستوى القُطري وتلبية احتياجات الشباب، بما في ذلك إشراك الشباب/الشابات في الشتات وإبراز القدوة الحسنة لاستنهاض همم الشباب والشابات وتحفيز مشاركتهم.
- لمعالجة نقص التمويل وعدم استقراره، يجب الالتزام بتوفير دعم مالي من الموازنات الحكومية، وإشراك القطاع الخاص في التمويل.

الجلسة السادسة: تحقيق الأمن الشامل: تعزيز مشاركة المرأة في قطاع الأمن

شهدت السنوات الأخيرة قيام العديد من الدول في المنطقة بدمج المنظور المراعي لشؤون المرأة في قطاع الأمن، وتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في القوات المسلحة والشرطة وعمليات حفظ السلام. واستنادًا إلى إسهامات السيدة ريم المهذبي، منسّقة شؤون المرأة والسلام والأمن في وزارة الدفاع الوطني وعضوة اللجنة التوجيهية لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في تونس، والعقيد إلياس لمدوار، بالقوات المسلحة الملكية في المغرب، والرائد وجود حسين السعايدة، وحدة قضايا النوع الاجتماعي بمديرية الأمن العام في الأردن، واللواء يوسف حداد، عضو المجلس العسكري في وزارة الدفاع في لبنان، استعرضت الجلسة بعضًا من أبرز الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعزيز النُهُج المراعية لاحتياجات النساء والفتيات في قطاع الأمن، كما تناولت المسارات المتاحة لمواصلة التقدم في هذا الصدد في ظل تراجع التمويل. الدولي

في تونس، مُنحت النساء رتبة لواء، بدعم من منظومات تضم جهات تنسيق معنية بشؤون النساء والفتيات، ومستشارين/ مستشارات في هذا المجال، وخبراء/خبيرات بالتناوب وذلك لمكافحة التحرش الجنسي من خلال لجنة قائمة لهذا الغرض. كما أُنشئ خط ساخن للإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة، إلى جانب إطلاق مبادرات توعوية للمجندات بشأن المساواة والحقوق ومبادئ مناهضة العنف ضد المرأة، بما يعكس نهجًا شموليًا لتعميم المنظور المراعي لشؤون المرأة.

في الأردن، تم ترسيخ مبدأ إدماج المرأة ضمن الإطار المؤسسي لمديرية الأمن العام من خلال استراتيجية رسمية مراعية لاحتياجات النساء والفتيات، وآليات تنفيذ واضحة، ووحدات متخصصة مسؤولة عن رصد التقدم المحرَز على مستوى القيادة. وكان للدعم المؤسسي رفيع المستوى دور حاسم في النهوض بهذه الإصلاحات وضمان استدامتها. وتم تعزيز مشاركة النساء العاملات في المجال العسكري في عمليات حفظ السلام وجهود منع التطرف العنيف من خلال مبادرات بناء القدرات الموجَّهة والمراعية لاحتياجات النساء والفتيات. واستندت هذه الجهود إلى عمليات تدقيق في المساواة بين الجنسين بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي بدورها حددت التحديات التشغيلية والفجوات في المهارات، بما ضمن أن تكون التدخلات قائمة على الأدلة ومراعية لاحتياجات النساء.

وبدعم من صندوق مبادرة إلسي، أنشأ الأردن مركز تدريب متخصصًا يهدف إلى زيادة نسبة مشاركة النساء في بعثات حفظ السلام. وتُقرّ هذه المبادرة بالدور المميَّز والاستراتيجي الذي تضطلع به النساء في عمليات حفظ السلام، ولا سيما في التواصل مع النساء والفئات السكانية الضعيفة ضمن المجتمعات المتأثرة بالنزاع.

شهد المغرب، انطلاقًا من مبادرات فردية، إصلاحات هيكلية طويلة الأمد، شملت دمج النساء في جميع فروع الجيش، سعيًا إلى تحقيق تكافؤ شامل بين الجنسين، بدلًا من قصر أدوارهن على مهام محددة، مثل تقديم الخدمات الاجتماعية. وتضمنت الجهود حملات توعية للقادة، وإنشاء جهات تنسيق معنية بالمساواة، ومشاركة النساء في بعثات حفظ السلام، ودمج الميزانيات المراعية لاحتياجات النساء والفتيات منذ مطلع الألفية الثانية، إلى جانب تمويل جهود تعميم المنظور المراعي لشؤون المرأة داخل القوات المسلحة الملكية المغربية بالكامل من الموارد الوطنية. وفي لبنان، تطورت جهود تعميم المنظور المراعي لشؤون المرأة في قطاع الأمن من تدابير متفرقة وظرفية إلى آليات مؤسسية رصينة، إذ أُنشئ نظام مراكز التنسيق في عام 2019 ودائرة النوع الاجتماعي في عام 2021، وأثمر ذلك عن في إيجاد هياكل دائمة، وتوفير فرص عمل، والتركيز على استبقاء الكفاءات النسائية بما يتسق مع الأمن الاقتصادي. كما أدى التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تعزيز الشرعية المؤسسية، وباتت النساء في الجيش يحظين باعتراف متزايد بصفتهن فاعلات يتمتعن بصلاحيات مفوَّضة في مجالات مثل التنسيق المدني العسكري، والهندسة، والتعليم، ومكافحة التشدد.

تتمثل أبرز الدروس المستفادة عبر مختلف السياقات:

- ضمان مشاركة قيادة قطاع الأمن واستدامتها، وتعزيز الالتزام
- المؤسسي الذي يُعطي الأولوية لإدماج المرأة ويدعمه.

تفعيل هياكل مخصصة لإدماج المرأة، مثل جهات تنسيق أو إدارات مؤسسية، ومواءمة البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء، ما يُهيئ بيئة مواتية لمشاركتهن في المؤسسات الأمنية، وذلك كخطوة أولى نحو التعميم التام للمنظور المراعي لشؤون المرأة.

- مواصلة التوعية وتقديم برامج تدريبية وبناء قدرات متخصصة في قضايا النساء والفتيات في مختلف فروع ومستويات قوات الأمن والدفاع.
- ضمان توفير تمويل مستدام ووطني لمشاركة المرأة وقيادتها في قطاع الأمن.

الجلسة السابعة: التمويل المستدام لأجندة المرأة والسلام والأمن والمنظمات التي تقودها النساء — معالجة تداعيات خفض التمويل الموجّه للتنمية عالميًا

لا تزال هناك فجوة ملحوظة بين الالتزامات السياسية نحو تمكين النساء والفتيات وتلبية احتياجاتهن، والمخصصات المالية اللازمة لتحقيق ذلك. وفي ظل تزايد الإنفاق العسكري، وتغير بيئة التمويل، وإعادة هيكلة العمل الإنساني، تتأثر المنظمات التي تقودها النساء في الدول العربية تأثرًا بالغًا بخفض التمويل العالمي، وهي بحاجة ماسة إلى الدعم العاجل. واستعرضت هذه الجلسة آراء كل من السيدة إرما مولابديتش، مسؤولة الحماية في المنظمة الدولية للهجرة في الأردن، والسيدة أمل صيام، مديرة مركز شؤون المرأة في فلسطين (عبر الإنترنت)، والسيدة كاترين فيشر، منسقة البرامج في أفريقيا والشرق الأوسط لدى صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني (عبر الإنترنت)، والسيد ديفيد ماكدونالد، المدير القُطري لدى منظمة كير العالمية (CARE International) في سوريا، والسيدة إيمان الحوراني، أخصائية برنامج المرأة والسلام والأمن لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن، وذلك بإدارة السيدة هبة زيّان، المستشارة الإقليمية لشؤون المرأة والسلام والأمن/العمل الإنساني لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إذ تناولت الجلسة الفرص السانحة والمسارات الجديدة اللازمة لضمان مواصلة تمويل تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن مع زيادة الدعم الموجه للمنظمات في المنطقة. بشكل عام، أفادت 80٪ من منظمات حقوق المرأة/المنظمات التي تقودها النساء في المنطقة بتأثرها البالغ بنقص التمويل. وغالبًا ما تكون آليات التمويل الحالية قائمة على المشروعات، وتقنية، ومعقدة، ما يحد من قدرة هذه المنظمات على تلبية الاحتياجات العاجلة، أو توسيع نطاق تدخلاتها، أو العمل في سياقات هشة وغير مستقرة. وتعتبر الشفافية في إبراز قيود التمويل للمستفيدين أمرًا بالغ الأهمية، وكذلك استكشاف مصادر وأسواق تمويل جديدة، بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص والاستفادة من موارد الميزانيات الوطنية.

أظهرت العديد من النُهُج المبتكرة نتائج واعدة. وتبرز آلية التمويل الجماعي لخطة العمل الوطنية الأردنية بوصفها مثالًا قويًا على آلية هيكلة التمويل المستدام لأجندة المرأة والسلام والأمن بصورة فعالة. فمن خلال الجمع بين عدة جهات مانحة، والحكومة، والمجتمع المدني، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن إطار عمل موحَّد ومنسَّق، نجحت هذه الآلية في إنشاء نموذج تمويل قابل للتنبؤ وشفاف وخاضع للرقابة المشتركة، مما يحد من تشتت الجهود ويقلل الأعباء الإدارية. وقد عزز هذا النهج الثقة بين الشركاء، وضَمن التوافق مع الأولويات الوطنية، وشجَّع على زيادة

الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة

إسهامات الحكومة، بما يدعم المسؤولية الوطنية في ظل تقلص الموارد الخارجية. ويُبيّن النموذج الأردني كيف يمكن للتمويل المنسق والمرتكز على أسس وطنية أن يحمي المكاسب التي حققتها أجندة المرأة والسلام والأمن وأن يقدم مسارًا قابلًا للتكرار نحو تحقيق استدامة وتأثير أكبر.

يعمل صندوق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني على توحيد جهود الجهات الفاعلة ضمن نهج تمويلي منسق، كما يدعم التمويل المؤسسي للمنظمات التي لم يسبق لها الحصول على دعم من الأمم المتحدة؛ مما يسهم في تذليل عقبات الوصول، وربط مبادرات القواعد الشعبية بالعمليات على المستوى الكلي. كما أن آليات الاستجابة السريعة والتمويل المرن، مثل تلك التي طبقتها المنظمة الدولية للهجرة في العراق والسودان، تُمكّن المنظمات التي تقودها النساء من العمل في السياقات الإنسانية وسياقات الأزمات، وهو ما يعزز مرونتها وشموليتها. ومن منظور منظمة كير العالمية في سوريا، يجب على الجهات المانحة والمنظمات الدولية ضمان فهم شامل للسياق المحلي. وتقتضي المرحلة التزامًا قويًا من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية بالعمل في إطار تعاوني مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات التي تقودها النساء، وتجنب الديناميات التي تقود إلى اختلال موازين القوى، والتشارك في ابتكار الحلول، والاعتراف بإنجازات منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية وإبرازها.

تمحورت أبرز التوصيات المُقدمة حول النقاط التالية:

- إتاحة تمويل غير مشروط ومرن ومؤسسي ومراعٍ للسياق، بحيث يلائم مع الواقع المحلي حيثما أمكن، مع إيلاء الأولوية لمنظمات حقوق المرأة/المنظمات التي تقودها النساء في استراتيجيات التمويل. والاستثمار في القدرات المؤسسية لهذه المنظمات وحوكمتها واستدامة عملها.
- الاعتماد على حلول محلية القيادة والتصميم، وتعزيز الشراكات الأفقية التي تتجنب الديناميكيات الهرمية القائمة على علاقة الجهات المانحة بالمستفيدين.
- دعم الحلول المشتركة والمنسّقة وتأييدها، مثل آليات التمويل الجماعي أو إقامة اتحادات بين المنظمات، وذلك للحد من التنافس وتعزيز الجهود الجماعية.
- يجب أن تضمن عمليات الرصد والتقييم تحقيق المساءلة والشفافية والعدالة، مع التصدي لمخاطر المحاباة والفساد أو تحويل أموال التمويل عن مسارها الصحيح.
- توثيق قصص النجاح والاستفادة منها في جهود كسب التأييد والمناصرة، مع احترام حقوق أصحاب التجارب الميدانية ونسب الفضل لهم.
- توسيع نطاق التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل دول مجلس التعاون الخليجي.
- دعم مصادر التمويل الوطنية والمحلية وتأييدها، لضمان استدامة المبادرات التي تقودها النساء على المدى الطويل والتنفيذ الفعال لأجندة المرأة والسلام والأمن.

4. عرض نتائج النقاشات الجماعية المواضيعية

النقاش المواضيعي الأول: خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن

على الرغم من اعتماد كثير من بلدان المنطقة خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، لا تزال هناك تحديات تواجه تنفيذ هذه الخطة في سياقات الأزمات والنزاعات الممتدة أو حالات الطوارئ المباغتة. واستنادًا إلى الخبرات المتنوعة للدول والجهات الفاعلة، فقد استعرضت الجلسة أهم الدروس المستفادة والتحديات والتوصيات الرامية إلى التنفيذ الفعال لخطط العمل الوطنية لأجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة. وشارك في هذه الجلسة كل من السيدة نيرة شريف، من مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام في مصر، والسيدة آية محي الدين، من جامعة الدول العربية، والسيدة هدى زوغلال، المستشارة السياسية في مديرية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المملكة المغربية، والسيدة هدى عايش، مديرة وحدة السياسات والرصد، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

سلطت الجلسة الضوء على الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي، بما في ذلك تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء وإعداد تقارير الاستعراض الإقليمي بصفة دورية بالتعاون مع المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالإضافة إلى الدور الذي يضطلع به مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام في أفريقيا من خلال برامج التدريب وبناء قدرات الكوادر الوطنية. واستعرضت الجلسة كذلك عدة تجارب وطنية في إعداد خطط العمل الوطنية وتنفيذها، مع التركيز على تجارب الأردن وتونس والمغرب والعراق، إلى جانب الجهود العامة التي تبذلها دولة ليبيا في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن.

من خلال التجارب المعروضة والمناقشات، تبيّن اعتماد نهج تشاركي في مرحلتَي إعداد خطط العمل الوطنية وتنفيذها، بمشاركة منظمات المجتمع المدني والجهات الوطنية ذات الصلة. كما برزت أهمية التمويل المستدام لضمان تنفيذ هذه الخطط، مع ضرورة تعزيز الروابط بشكل منهجي بين أجندة المرأة والسلام والأمن، وأجندة الشباب والسلام والأمن، وقضايا الأمن المناخي.

من أبرز التوصيات التي حددها المشاركون/المشاركات ما يلي:

- وضع خطط عمل وطنية أو تحديثها بما يتوافق مع القرار 1325 والقرارات اللاحقة لمجلس الأمن في البلدان التي لم تُعِدْ بعدُ خططًا كهذه. ودعم وضع خطط عمل مرنة وقابلة للتكيف وواقعية وملموسة، مع تحاشي الأهداف المبالغ فيها أو غير الواقعية.
- إدماج المنظور المراعي لشؤون النساء والفتيات في جميع السياسات الأمنية والدفاعية والإنسانية، بما يتضمن تعزيز مشاركة المرأة في مؤسسات الأمن والجيش والشرطة، وكذلك توليها للمناصب القيادية ومواقع اتخاذ القرار.
- إنشاء لجان وطنية لقيادة تنفيذ خطط العمل الوطنية، وتضم ممثلين/ممثلات عن الحكومة والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة المعنيين. كما ينبغي حثّ الوزارات المعنية على تخصيص بنود في الميزانية لبرامج المرأة والسلام والأمن.
- بناء قدرات المرأة في الوساطة وتسوية النزاعات وبناء السلام.
- دعم المشاركة المجتمعية وإشراك القطاع الخاص والفئة الشبابية ووسائل الإعلام في حملات التوعية وبناء السلام وتمكين المرأة.
- إنشاء آليات رصد ووضع مؤشرات أداء واضحة لقياس التقدم المحرَز في تنفيذ خطط العمل الوطنية.
- إنشاء منصات مشتركة لتبادل الدروس المستفادة واعتماد الممارسات الناجحة من الدول العربية التي أحرزت تقدمًا كبيرًا في تنفيذ خطط عملها الوطنية.

النقاش المواضيعي الثاني: الاستفادة من أجندة المرأة والسلام والأمن خلال حالات الطوارئ المباغتة والنزاعات الممتدة، مع مراعاة النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

تشهد المنطقة عددًا غير مسبوق من الأزمات الإنسانية، بما في ذلك الأزمات الناجمة عن تغير المناخ. وبناءً على الخبرات والممارسات التي استعرضها المشاركون/المشاركات والمتحدثون/المتحدثات، ومن بينهم السيدة/ نسمة منصوري، المؤسسة المشاركة لمبادرة مسار السلام في اليمن، والسيدة/ باربورا ساخو، أخصائية في مجال المساواة بين الجنسين لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدكتور هشام العبّادي، مدير التدريب والتأهيل في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات في الأردن، والدكتورة ندى أسود، ناشطة سياسية سورية، فقد تناولت الجلسة الروابط القائمة بين تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن والنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

تناول النقاش الدور المحوري للمرأة في الاستجابة للطوارئ، مشددًا على كونها شريكًا لا غنى عنه في مراحل التخطيط للأزمات والاستجابة لها ومتابعة آثارها، غير أن إسهاماتهن تفتقر إلى التقدير الكافي، ولا سيما في مواقع اتخاذ القرار. وقد استُشهد بالوضع في ليبيا كمثال على ذلك، حيث يخلو صندوق إعادة إعمار درنة من أي تمثيل نسائي على الرغم من دورهن الميداني في الخطوط الأمامية. وفي سياق الأزمات، يؤدي ضعف التنسيق وغياب التآزر بين الجهات الفاعلة إلى تعقيد عمليات الاستجابة، كما أن هشاشة آليات المساءلة، أو عدم وجود أدوات واضحة

لتتبع مدى الوفاء بالالتزامات تجاه المرأة يحد من حماية منظمات حقوق المرأة/المنظمات التي تقودها النساء والناشطات، أو ويقوض فعالية أجندة المرأة والسلام والأمن.

تُعد أجندة المرأة والسلام والأمن إطارًا أفقيًا وعابرًا للقطاعات يُجسّد نهج الترابط الثلاثي. وتحتاج هياكل تخطيط الاستجابة للأزمات وصنع القرار إلى تعميم المنظور المراعي لشؤون النساء والفتيات في جميع مراحلها، بما فيها التخطيط والتنفيذ والتنسيق. وفي إطار ركيزة الحماية، لا تزال محدودية وصول المرأة والفتيات — ولا سيما الفئات الأكثر ضعفًا — إلى خدمات الحماية الملائمة يقوّض توفير هذه الخدمات. واتفق المشاركون على وجود أوجه قصور في الأدوات الحالية للتصدي للعنف ضد المرأة، وضرورة مواءمة الأطر الوطنية، مثل خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن أو خطط العمل الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة والأطفال؛ من أجل تعزيز التكامل وتجنّب الازدواجية في الجهود. كما أن تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها من شأنه الارتقاء بفعالية الاستجابة الإنسانية ودعم قدرة المجتمع على التعافي والصمود.

وكما أُشير في جلسات أخرى، يُعد التمويل المرن ركيزة أساسية لتمكين الاستجابات المتكاملة وتجنّب النهج المنعزل الذي يعكس في أحيان كثيرة تعدد مصادر التمويل واختلاف أولوياتها. وسُلِّط الضوء على الملكية المشتركة — من خلال السياسات المراعية لاحتياجات النساء والفتيات والأدوار القيادية الفعلية للمرأة — بوصفها ركيزة جوهرية لتحقيق النجاح، وفي الوقت ذاته، شدد المشاركون/المشاركات على ضرورة اتسام خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن بالقدرة على التكيّف مع السياقات سريعة التغيّر، وأهمية دور منظمات حقوق المرأة/المنظمات التي تقودها النساء في الدعوة من أجل ربط الاستجابة لكوارث البيئة والمناخ بآليات إدارة الأزمات الأوسع نطاقًا.

وبالنظر إلى المرحلة المقبلة، أكد المشاركون/المشاركات على ضرورة إدماج المكونات المراعية لاعتبارات النزاع وشؤون المرأة في التدخلات والمشروعات بشكل منهجي، وذلك لمواءمتها مع أهداف أجندة المرأة والسلم والأمن، وتحقيق التنفيذ الفعلي للنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وينبغي أن تضمن هياكل الوقاية والاستجابة عند الطوارئ — بما فيها هيئات التنسيق والدفاع المدني والشرطة والجيش — تمثيلًا هادفًا للمرأة، وأن تتبنى خططًا مراعية لقضايا النساء والفتيات، في حين يجب أن تدمج خطط الاستجابة الإنسانية الاعتبارات المراعية لشؤون النساء والمرأة منذ مرحلة التصميم، وأن تتضمن تدخلات الإغاثة مكونات ملموسة لإدارة التوترات المجتمعية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

النقاش المواضيعي الثالث: التعامل مع الماضي — الاستفادة من أجندة المرأة والسلام والأمن بصفتها أداة لتحقيق العدالة الانتقالية ولضمان التعافي والمصالحة الشاملة بعد انتهاء النزاعات

شهدت الجلسة مشاركة نخبة من المشاركين/المشاركات والمتحدثين/المتحدثات، من بينهم السيدة ديما موسى، منسقة برنامج العدالة الانتقالية بمنظمة اليوم التالي في سوريا، ود. روى الطويل، مديرة البرامج بمنظمة بهار في سوريا، ود. كارمن حسون أبو جودة، المحاضرة والباحثة في جامعة سانت جوزيف، والمفوّضة السابقة في الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا، وافتُتحت بتقديم نظرة عامة عن الركائز الأساسية للعدالة الانتقالية، بما فيها الحقيقة، والعدالة، والجبر، وضمانات عدم التكرار.

خلال النقاش، استعرض المشاركون/المشاركات السياقات في الدول المختلفة وكشفوا عن جملة من التحديات المشتركة، أبرزها النهج التقليدي للعدالة الانتقالية الذي يُحمِّل الدولة وحدها المسؤولية — على الرغم من أنّ الدولة ذاتها كثيرًا ما تكون طرفًا في النزاع. وفيما يتعلق بالمصطلحات، فإن "العدالة الانتقالية" مفهوم واسع النطاق ومتغير بحسب السياق، إذ يمكن أن تتعدد طرق تحقيق "العدالة" ولا يُشترط أن تتخذ دومًا طابعًا مؤسسيًا. لهذا السبب، قد يكون من الأنسب في بعض السياقات الإشارة إلى "آليات العدالة" المُصممة وفق واقع كل بلد، إذ إن بعض السرديات المتنافسة قد تُقوّض التقدم المحرَز في مسار العدالة الانتقالية. اختُتمت الجلسة باستعراض مفهومي "السلم المدني" مقابل "العدالة المدنية" مع الإشارة إلى استحالة تحقيق السلام في غياب العدالة.

في السياق السوري، على سبيل المثال، برزت سرديات متعددة تعكس خصوصيات كل منطقة وظروفها وطبيعة الجهات الفاعلة المؤثرة فيها. وقد أثار ذلك قلقًا حقيقيًا من أن تهيمن رواية واحدة في نهاية المطاف على سائر السرديات الأخرى. وتتطلب معالجة قضايا المرأة نهجًا يراعي اعتبارات خاصة بشؤونها، نظرًا للانتهاكات الواسعة التي تعرضت لها، واستغلالها كأدوات في حرب، والطبيعة الاجتماعية المحافظة السائدة في العديد من المجتمعات السورية. وبرز كذلك غياب الثقة في قدرة المجتمع الدولي على إنفاذ المساءلة وإجراء الملاحقات القضائية الهادفة، ما دفع إلى النظر في آليات بديلة، مثل تدريب القضاة المحليين على إجراء محاكمات على المستوى الوطني. وفيما يتعلق بالنزوح القسري والتسجيل المدني — وهي مسألة غالبًا ما تُغفلها الأنظار — تُشير الإحصاءات إلى أن نحو سبعة ملايين سوري نزحوا داخليًا وسبعة ملايين آخرين نزحوا خارج البلاد. ويعجز كثيرون منهم عن الحصول على وثائق الجنسية أو الهوية، إما لأن مناطقهم كانت خارج سيطرة الدولة إبان النزاع، وإما نتيجة للسياسات المقيدة التي تفرضها الدول المضيفة في فترات معينة. وتتفاقم هذه الأزمة للنساء السوريات بسبب قوانين الجنسية، إذ لا يحق للسوريات منح جنسيتهن لأطفالهن، ما يُفضي إلى تحديات جسيمة في حق النساء اللواتي تزوجن من مقاتلين، أو أجانب، أو مختطفين، أو أشخاص لقوا حتفهم خلال الحرب،

حيث يعجزن عن تأمين هوية قانونية لأبنائهن. وتواجه النساء المتزوجات من فلسطينيين أو أكراد الإشكالية ذاتها، إذ لا يمكن لأطفالهن الحصول على وثائق تعريف الهوية إلا عبر مستندات متعددة يتعذر الحصول عليها في الغالب. وترتبط هذه القضية ارتباطًا وثيقًا بالجنسية والهوية: فبدون هوية قانونية، يُحرم الأفراد من حق الوصول إلى التعليم والمساعدات الإنسانية وخدمات الرعاية الصحية وسوق العمل، مما يتركهم بمعزل عن التمتع بحقوقهم الأساسية. وأخيرًا، في السياق السوري، تظهر إشكالية التباين بين المأمول والواقع كعقبة رئيسية، حيث يطالب الناس بمحاكمات وإصلاحات فورية فور تشكيل أي هيئة انتقالية، على افتراض أن الدولة قادرة على تنفيذ هذه الإجراءات، غير أن شحّ الموارد والقدرات يجعل هذه التوقعات ضربًا من المستحيل، ما يُطرح نقاشًا حول دور التعويضات الرمزية والمعنوية في سدّ هذه الفجوة.

في لبنان، شهدت الحرب الأهلية التي استمرت 15 عامًا انتهاكاتٍ جسيمة — لا سيما الاعتداءات الجنسية على النساء — دون أي توثيق منهجي. وانتهت باتفاق الطائف الذي مثّل تسوية سياسية أكثر منه نهايةً حقيقية للصراع، ما أفضى إلى أحد أشكال "السلام السلبي" القائم على تقاسم السلطة بين الطوائف، والذي عزّزه قانون العفو العام الذي رسّخ ثقافة الإفلات من العقاب. في الوقت ذاته، اقتصرت المصالحة في المقام الأول على الزعماء السياسيين ولم تمتد إلى المجتمع ككل. ونتيجةً لذلك، ظلت منقوصة وقاصرة عن رأب الصدع القائم في التماسك الاجتماعي بصورة شاملة.

بناءً على النقاش والدروس المستفادة، تضمنت أبرز توصيات المشاركين/المشاركات ما يلي:

- لا تقتصر مسؤولية العدالة الانتقالية على الدولة وحدها، بل يجب إشراك جميع القطاعات وأصحاب المصلحة في هذه العملية على جميع المستويات، علمًا بأنّ التنسيق هو حجر الأساس لضمان إدماج جميع السرديات.
- إدماج أجندة المرأة والسلام والأمن بوصفها ركيزة أساسية في أي استراتيجية للعدالة الانتقالية، لا سيما في إطار ركيزتَي الوقاية والحماية، مع إدراك أن العلاقة بين "العدالة الانتقالية" و"العدالة الإصلاحية" تستوجب مزيدًا من استكشاف الروابط المفاهيمية.
- تعزيز دور المجتمع المدني في إشراك جميع شرائح المجتمع من خلال حوارات مجتمعية، لفهم احتياجات الناس وتطلعاتهم، وضمان أن يكون صوت المجتمع، بما في ذلك صوت المرأة، البوصلة التي توجه أي مسار للعدالة الانتقالية.
- السعي إلى تطبيق إصلاحات قانونية تكفل عدم تكرار الانتهاكات، لا سيما أن العديد منها نابع من ضعف الأطر القانونية أو عدم الالتزام بها.
- تجاوُز النهج التقليدي القائم على مركزية الدولة في العدالة الانتقالية، والتحول نحو نموذج تشاركي يشمل المجتمع المدني وجميع فئات الشعب من مختلف الفئات العمرية والخلفيات، على أن تكون العملية بقيادة الشعب، وليست مفروضة عليه من السلطة.
- الاستلهام من التجارب المحلية، مثل حركة عائلات المختفين قسرًا في لبنان التي تمكنت — بالتعاون مع المجتمع المدني — من ممارسة ضغط ناجح أفضى إلى تشكيل لجنة رسمية معنية بالمختفين قسرًا، وإقرار قانون خاص بهذا الشأن. ويُثبت هذا أن المبادرات المجتمعية قادرة على خلق الإرادة السياسية وإحداث تغيير هيكلي. ورغم أنّ المصالحة قد تتحقق أحيانًا على المستويين المجتمعي والقيادي، إلا أن التحدي الرئيسي يظل كامنًا في كيفية الربط بين هذين المستويين وسد الفجوة بينهما.
- العمل على إصلاح هيكلي للمؤسسات، إدراكًا لأهمية المؤسسات القوية باعتبارها هي الضمان الأساسي لعدم تكرار الانتهاكات.
- ضمان التوثيق الشامل الذي يستوعب جميع السرديات المتنوعة، بما فيها سرديات النساء والفتيات المتضررات من النزاعات. ففي لبنان، جعل غياب التوثيق المنهجي إبان الحرب من التاريخ الشفهي ركيزةً لا غنى عنها، لا سيما لتوثيق تجارب المرأة والانتهاكات التي تعرضن لها، من أجل بناء سردية مشتركة وشاملة.
- يجب توثيق الانتهاكات في جميع مراحل النزاع، قبل وقوعه وأثناءه وبعد انتهائه، ليس لدعم مسارات العدالة فحسب، بل لتعزيز الذاكرة الجماعية أيضًا، بما في ذلك من خلال جمع التاريخ الشفوي للسكان المتضررين وتدوينه.
- كما تبيّن في الحالتين السورية واللبنانية، فإن ملف العدالة الانتقالية، بما تتضمنه من قضية المفقودين والمختفين قسرًا، يفتح آفاقاً للتعاون المشترك بين الدول.

5. الخاتمة

الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة

بعد مرور خمسة وعشرين عامًا على اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325، خلص تقييم عمّان إلى نتيجة قاطعة: تمثل أجندة المرأة والسلام والأمن ركيزة لا غنى عنها، لا سيما في المنطقة العربية التي تشهد نزاعات طويلة الأمد وتحولات سياسية. غير أن ما تم التأكيد عليه خلال الجلسات هو أن غياب الجرأة السياسية، والإصلاحات الهيكلية، والاستثمار المستدام في قيادة النساء على مختلف المستويات، قد يهدد بتراجع تحقيق هذا الوعد.

تُعد المساءلة والموارد والملكية المحلية ركائز أساسية لتحقيق التقدم المنشود في المنطقة. وفي إطار حلقة عمل عُقدت قبل فعالية اليوم المفتوح للمرأة والسلام والأمن، صاغت مجموعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من مختلف أنحاء المنطقة العربية وثيقةً مشتركة تُعبّر عن رؤية جماعية لمشاركة المجتمع المدني وقيادته في المرحلة المقبلة من تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة. وتهدف توصياتهم إلى معالجة الثغرات الهيكلية التي تواصل تقييد تأثير المرأة في عمليات السلام والأمن عبر ثلاثة مسارات مترابطة. وتدعو الوثيقة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة والمجتمع المدني في جميع مراحل السلام والأمن، وتعزيز المساءلة باعتبارها ركيزة أساسية في أجندة المرأة والسلام والأمن من خلال التنفيذ القائم على العدالة والرقابة المستقلة، إلى جانب ربط الأجندة بالسياقات المحلية عبر نهج شامل منطلق من القاعدة. وتشير الوثيقة إلى أهمية التحول من المشاركة إلى تقاسم السلطة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مؤكدةً أن المشاركة الفعّالة للمرأة لا بد من دعمها عبر سلطة اتخاذ القرار، والمساءلة عن الانتهاكات والتمويل المستدام والمرن للمنظمات التي تقودها النساء.

شجّعت جهات المجتمع المدني الفاعلة كذلك المؤسساتِ الإقليمية والدولية على تعميق تعاونها مع منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء، مؤكدين أن الإرادة السياسية والانفتاح المؤسسي وتوفير الموارد الكافية تمثل عناصر أساسية للحفاظ على زخم أجندة المرأة والسلام والأمن وتعزيز السلام العادل والدائم في المنطقة العربية.

تهدف التوصيات المتعددة الواردة في هذا التقرير عبر محاوره المختلفة إلى توفير توجيهات وفرص سانحة وخطوات عملية لجميع الجهات المعنية بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية. وقد صُمِّمت لتُفضي إلى إجراءات ملموسة، وليُتَبنَّى ما ورد فيها، كي تُسهم في دعم المناصرة في المحافل المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

ينبغي أن يُبنى الفصل المقبل من أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية على تحقيق أثر فعلي، لا على تجديد الالتزامات. فتطلعات المرحلة ما بعد الخمسة وعشرين عاماً تقتضي تحولًا حاسمًا نحو تكريس دور المرأة بصفتها صانعة للسلام والأمن.

6. الملاحق

الملحق الأول - أجندة اليوم الإقليمي المفتوح

اليوم المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية - اليوم الأول
القاعة الملكية 1، فندق لاند مارك، عمّان | الثلاثاء، 2 كانون الأول/ديسمبر

10:00–9:30	**تسجيل واستراحة قهوة**
10:30–10:00	**كلمة افتتاحية** • **سعادة الدكتور معز دريد**، المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية • **معالي السيدة وفاء بن مصطفى**، وزيرة التنمية الاجتماعية أو معالي الدكتورة نانسي نمروقة، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية
12:00-10:30	**الجلسة 1: عرض تمهيدي: مرور 25 عامًا على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 في المنطقة العربية** في ظل عدم الاستقرار الإقليمي وردود الفعل المعادية لحقوق المرأة، تظل أهمية تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن قائمة، كما هو شأنها دائمًا. وستقدّم هذه الجلسة لمحة عامة عن تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة منذ عام 2000 مع التركيز بشكل خاص على السبل التي يمكن من خلالها دفعها قدمًا بعزم متجدد لضمان تحقيق سلام واستقرار شاملين. **المتحدثات/المتحدثون:** • **الدكتور أحمد الزبيدي**، نائب المدير، المديرية الوطنية لشؤون المرأة في العراق • **سعادة السيدة دعاء خليفة**، وزيرة مفوضة، ومديرة إدارة المرأة بجامعة الدول العربية • **السيدة رندة سنيورة**، الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي • **سعادة السيدة مها علي**، الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) **الجهة الميسرة:السيدة هبة زيّان**، المستشارة الإقليمية لشؤون المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، هيئة الأمم المتحدة للمرأة
12:30–12:00	**استراحة قهوة وتغطية إعلامية**
2:00–12:30	**الجلسة 2: تحقيق الالتزام بالمشاركة الفعالة** تعد مشاركة النساء في اتخاذ القرار، بدءًا من التفاوض على وقف إطلاق النار واتفاقيات السلام الشاملة وصولًا إلى عمليات التعافي المبكر ومسارات الأمن، أمرًا أساسيًا لضمان نجاح هذه العمليات. وعلى صعيد الدول العربية، وكافة أنحاء العالم، لا تزال جهود ضمان تمثيل النساء بشكل كافٍ في عمليات السلام والأمن تواجه حواجز ثقافية واجتماعية وفكرية، بالإضافة إلى تقلص حيز المجتمع المدني وارتكاب أعمال انتقامية ضد النساء العاملات في مجال السلام. وتتناول هذه الجلسة وضع مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار عبر المنطقة العربية. **المتحدثات/المتحدثون:** • **الدكتورة تركية الواعر**، منسقة تحالف النساء من أجل السلام والعدالة في ليبيا • **الدكتور مهند العزة**، الأمين العام للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة • **السيد توماس مولر**، المدير الإقليمي لشؤون الشرقين الأدنى والأوسط، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) • **السيدة شيرين الجردي**، عضوة اللجنة التوجيهية - الشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني النسوي. ورئيسة رابطة النساء الدولية للسلام والحرية في لبنان (WILPF) **الميسرة: السيدة يارا مراد**، مساعد المدير، معهد عصام فارس
3:00–2:00	**استراحة الغداء**
4:30-3:00	**الجلسة 3: بناء التحالفات والتعاون عبر الدول: إقامة جسور التواصل في المنطقة** يمثل إنشاء شبكات وتحالفات نسائية على مستوى المنطقة عنصرًا محوريًا في دعم العمل المشترك الفعّال للتصدي للتحديات ومعالجة الأولويات المشتركة. وتستعرض هذه الجلسة أمثلة ناجحة والدروس المستفادة من التعاون الإقليمي المتبادل في الدول العربية. **المتحدثات:** • **سعادة السفيرة آن مسكانين**، سفيرة فنلندا لدى كلّ من الأردن ولبنان • **السيدة لوردانا تيودوريسكو**، رئيسة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط • **السيدة ناتاليا حاوي**، ممثلة شبكة نساء فاعلات في بناء السلام في لبنان (WPNL) • **السيدة هالة بوقعيقيص**، مركز جسور للدراسات والتنمية، ليبيا • **سعادة السفيرة منى عمر عطية**، شبكة الوسيطات العربيات **الميسر: السيد زكاري تايلور**، المدير العام، منظمة (منظمة السلام الشامل) Inclusive Peace

5:00–4:30	استراحة الغداء

ختام أعمال اليوم الأول

اليوم المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية - اليوم الثاني
القاعة الملكية 1، فندق لاند مارك، عمّان | الأربعاء، 3 كانون الأول/ديسمبر

9:10–9:00	الترحيب واستعراض برنامج اليوم الثاني
10:20–9:10	**جلسة 4: ترسيخ التضامن لحماية الروايات السردية المشتركة في ظل تصاعد ردود الفعل المعارضة** تتناول هذه الجلسة طبيعة ردود الفعل المعادية لتمكين النساء والفتيات وتلبية احتياجاتهن وحيز المجتمع المدني وحقوق الإنسان، كما تسلط الضوء على دور التضامن في مواجهة التفكك وتعزيز التغيير التحويلي. وتتناول هذه الجلسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتضامن النسوي الإقليمي، مع التركيز على أصوات النساء في صياغة الروايات السردية واستخدام السرد القصصي باعتباره وسيلة للمقاومة، وتعزيز وجهات نظر القواعد الشعبية والنساء، وضمان صمود الحركات النسائية على المدى الطويل. **المتحدثات/المتحدثون:** • **الدكتورة إصلاح جاد**، محاضرة، جامعة قطر • **السيدة ناتالي زعرور**، أمينة السر للمجلس التنفيذي، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (NCLW) • **السيدة الزهراء لنقي**، مستشارة في قضايا النوع الاجتماعي، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن (OSESGY) • **السيدة داليا يوسف**، باحثة وزميلة، كلية التكنولوجيا والعلوم الاجتماعية، جامعة ميونخ التقنية (مشاركة عبر الإنترنت) (TUM) **الميسرة: السيدة مها مُنى**، المستشارة الإقليمية للنوع الاجتماعي، اليونيسف
11:30–10:20	**الجلسة 5: التواصل أم الانقسام بين الأجيال؟ استعراض أوجه الترابط بين أجندة الشباب والسلام والأمن وأجندة المرأة والسلام والأمن** بما أن الشباب يمثلون أكثر من 25٪ من سكان الدول العربية، فلديهم توقعات وحق مشروع في المشاركة في عمليات اتخاذ القرار التي تمس مستقبلهم مباشرة، سواء في مجالات السلام والأمن أم في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وغالبًا ما يواجه كل من النساء والشباب تحديات مماثلة في ضمان وصول أصواتهم وتوصياتهم إلى صناع القرار وأخذها في الاعتبار. ومع حلول الذكرى الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن 1325 الخاص بالمرأة والسلام والأمن، يُصادف عام 2025 أيضًا الذكرى العاشرة على اعتماد قرار مجلس الأمن 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن. فكيف يمكن تعزيز الاستفادة من كلا الأجندتين لتحقيق تأثير مشترك أفضل؟ **المتحدثات:** • **السيدة نسيبة البابلي**، ممثلة عن الشباب، عضوة في برنامج الشابّات صانعات السلام، اليمن • **السيدة عرين معدي**، باحثة في تحالف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعني بالشباب والسلام والأمن، فلسطين • **السيدة رنا أبو جازية**، مديرة مؤسسة شباب القادة، مصر • **السيدة نانسي العتوم**، مديرة مشروع الشباب والسلام والأمن، وزارة الشباب، الأردن • **السيدة بثينة قمر**، المستشارة الإقليمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان **ميسّرة الجلسة: السيدة كيتلين تشيتندن**، نائبة الممثلة الخاصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين
11:40–11:30	**المناقشات المواضيعية: تقديم وشرح طريقة سير الجلسة** سيُدعى المشاركون للانضمام إلى غرف نقاش فرعية من اختيارهم للمشاركة في إحدى المناقشات المواضيعية الثلاث. وستضم جميع حلقات المناقشات المواضيعية مقدّمي إحاطات إعلامية مختارين للمشاركة في النقاش، يلي ذلك حوار مفتوح. وسيتم في كل جلسة ترشيح مقرر/ة لنقل الاستنتاجات المستخلصة من النقاشات وتوصياتها ليتم عرضها في الجلسة العامة في اليوم الثالث من اليوم المفتوح (4 كانون الأول/ديسمبر، 10:40-9:10). **ميسّرة الجلسة: السيدة هبة زيّان**، المستشارة الإقليمية لشؤون المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، هيئة الأمم المتحدة للمرأة
12:00–11:40	استراحة لتناول القهوة والتواصل

جلسات المناقشات المواضيعية

12:00 – 1:30 القاعة الملكية 2	**المناقشة المواضيعية 1: خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن** على الرغم من اعتماد العديد من الدول في المنطقة لخطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، لا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بتنفيذها في ظل الأزمات والنزاعات الممتدة أو حالات الطوارئ المباغتة. ما أبرز الدروس المستفادة والتحديات والتوصيات اللازمة لتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن بفاعلية في المنطقة، وما الإجراءات المطلوبة لضمان نجاحها حتى في أوقات الأزمات؟ **مقدمات الإحاطات الإعلامية** • **السيدة نيّرة شريف**، مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، مصر (CCCPA) • **السيدة آية محيي الدين**، جامعة الدول العربية • **السيدة هدى زورلال**، مديرية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المغرب • **السيدة هدى عايش**، مديرة وحدة السياسات والرصد، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة **مقدم الجلسة: السيد مصطفى عوض**، أخصائي برامج، هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق
12:00 – 1:30 قاعة جرش 2	**المناقشة المواضيعية 2: الاستفادة من أجندة المرأة والسلام والأمن في حالات الطوارئ المباغتة والنزاعات الممتدة، مع مراعاة النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام** تواجه المنطقة حاليًا موجة غير مسبوقة من الأزمات الإنسانية، بما في ذلك الأزمات الناجمة عن تغير المناخ. ما السبل الأكثر فعالية للاستفادة من أجندة المرأة والسلام والأمن خلال النزاعات والأزمات المباغتة والممتدة لتعزيز تمكين النساء والفتيات وضمان مشاركتهن الفعالة، بما في ذلك النساء والفتيات من الفئات المهمشة، في إطار النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؟ **مقدمات/مقدمو الإحاطات الإعلامية:** • **السيدة نسمة منصوري**، مؤسّسة مشاركة لمنظمة مبادرة مسار السلام، اليمن • **السيدة باربورا ساخو**، أخصائية في مجال المساواة بين الجنسين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي • الأردن، (NCSCM) الدكتور هشام العبّادي، مدير التدريب والتأهيل، المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات • **الدكتورة ندى أسود**، ناشطة سورية **مقدمة الجلسة: السيدة أوليفيا شميتز**، أخصائية في مجال الاستجابة للأزمات، المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة **والسيدة إيمان الحوراني**، أخصائية برامج، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الأردن
12:00 – 1:30 قاعة جرش 3	**المناقشة المواضيعية 3: التعامل مع الماضي: الاستفادة من أجندة المرأة والسلام والأمن باعتبارها أداة لتعزيز العدالة الانتقالية ولضمان التعافي والمصالحة الشاملة بعد انتهاء النزاعات** توفر كل من عملية العدالة الانتقالية وأجندة المرأة والسلام والأمن فرصًا كبيرة لتعزيز المساءلة وحماية حقوق المرأة. ما السبل التي يمكن من خلالها الاستفادة من أجندة المرأة والسلام والأمن كأداة لضمان المشاركة الكاملة والفاعلة للناجيات في جميع مراحل العدالة الانتقالية وعمليات التعافي والمصالحة، بما في ذلك إشراكهن في عملية اتخاذ القرار؟ **مقدمات الإحاطات الإعلامية** • **السيدة ديما موسى**، منسقة برنامج العدالة الانتقالية، منظمة اليوم التالي، سوريا • **الدكتورة رؤى الطويل**، مديرة برنامج، منظمة بهار، سوريا • **الدكتورة كارمن حسون أبو جودة**، محاضرة وباحثة في جامعة سانت جوزيف، ومفوضة سابقة في الهيئة الوطنية للمفقودين والمختفين قسراً **مقدمة الجلسة: السيدة جمانة زبانه**، أخصائية إدارة البرامج، هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان
2:30 – 1:30	**استراحة الغداء**
3:00 – 2:30 مستمرة في الغرف الفرعية	**المناقشات المواضيعية - الإعداد لعرض النتائج** جمع الاستنتاجات المستخلصة من المناقشات والإعداد اللازم لعرض النتائج في الجلسة العامة في اليوم التالي
4:30 – 3:00	**الجلسة 6: تحقيق الأمن الشامل – تعزيز مشاركة النساء في قطاع الأمن** شهدت السنوات الأخيرة قيام العديد من الدول في المنطقة بدمج المنظور المراعي لاحتياجات النساء والفتيات ضمن قطاع الأمن، مع تعزيز مشاركة النساء وتمثيلهن في القوات المسلحة والشرطة وعمليات حفظ السلام. ما هي أبرز الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لتعزيز النُهُج المراعية لاحتياجات النساء والفتيات في قطاع الأمن؟ ما السبل الكفيلة بضمان استدامة النتائج والتأثير رغم تقلّص التمويل؟ **مقدمات/مقدمو الإحاطات الإعلامية** • **السيدة ريم المهذبي**، المنسقة المعنية بأجندة المرأة والسلام والأمن بوزارة الدفاع الوطني، وعضوة لجنة التوجيه لقرار مجلس الأمن 1325، تونس • **العقيد إلياس لمدوار** القوات المسلحة الملكية، المغرب • **وحدة قضايا النوع الاجتماعي**، مديرية الأمن العام، الأردن • **اللواء الركن يوسف حداد**، المجلس العسكري في الجيش اللبناني **ميسّرة الجلسة: السيدة منال بنكيران**، نائبة الممثل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن

5:00 - 4:30	استراحة
7:00 – 5:00	حفل استقبال للتعارف والتواصل في فندق لاند مارك (قاعة الغروب - الطابق 13)
	ختام أعمال اليوم الثاني

اليوم المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية - اليوم الثالث
القاعة الملكية 1، فندق لاند مارك، عمَّان | الخميس، 4 كانون الأول/ديسمبر

9:10 – 9:00	الترحيب واستعراض برنامج اليوم الثاني
10:40 – 9:10	**عرض نتائج مستقاة من المناقشات الجماعية المواضيعية** **مقررات/مقررو المناقشات الجماعية المواضيعية:** • نمط الجلسة: جلسة عامة مع فقرة أسئلة وأجوبة **ميسّرة الجلسة: يائيل باروتا**، أخصائية النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، هيئة الأمم المتحدة للمرأة
11:00 – 10:40	استراحة لتناول القهوة والتواصل
12:30 –11:00	**الجلسة 7: تعزيز التمويل المستدام لأجندة المرأة والسلام والأمن والمنظمات التي تقودها النساء - معالجة خفض التمويل التنموي على المستوى الدولي** لا تزال هناك فجوة ملحوظة بين الالتزامات السياسية نحو تمكين النساء والفتيات وتلبية احتياجاتهن، وبين الموارد المالية المخصصة لتحقيقه. وفي ظل زيادة الإنفاق العسكري، وتغير بيئة التمويل، وإعادة هيكلة العمل الإنساني، أفادت المنظمات التي تقودها النساء في دول المنطقة العربية بأن 80% منها تأثرت بشكل كبير بتخفيضات التمويل العالمي، وأنها بحاجة ماسة للدعم العاجل. ما السبل الكفيلة لضمان استمرار التمويل لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، وكيف يمكن ضمان استمرار دعم المنظمات التي تقودها النساء في المنطقة بشكل أفضل؟ • **السيدة إرما مولابديتش**، موظفة مختصة بشؤون الحماية، المنظمة الدولية للهجرة، الأردن • **إيمان الحوراني**، أخصائية البرامج للمرأة والأمن والسلام، هيئة الأمم المتحدة للمرأة • **السيدة أمل صيام**، المديرة العامة لمركز شؤون المرأة، فلسطين (مشاركة عبر الإنترنت) • **السيدة كاترين فيشر**، منسقة برامج في افريقيا والشرق الأوسط، صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني • **السيد ديفيد ماكدونالد**، مدير منظمة كير الدولية، سوريا (CARE) • **الدكتورة ندى أسود**، ناشطة سورية **ميسّرة الجلسة: السيدة هبة زيّان**، المستشارة الإقليمية لشؤون المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، هيئة الأمم المتحدة للمرأة
1:30 - 12:30	**التوصيات الرئيسية من المجتمع المدني بشأن "الخمس وعشرين سنة القادمة لأجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية: التغيير الذي نطمح لرؤيته وتحقيقه"[1]** • ممثلات/ممثلون عن المجتمع المدني **ميسّرة الجلسة: السيدة آيات محمد**، أخصائية النوع الاجتماعي، هيئة الأمم المتحدة، سوريا
1:45 – 1:30	**كلمة ختامية** **سعادة الدكتور معز دريد**، المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية
1:45	غداء
	ختام أعمال اليوم الثالث

1 ستُجرى مشاورات مع منظمات المجتمع المدني في جلسة مغلقة قبل انطلاق الحدث الرئيسي لليوم المفتوح في 1 ديسمبر.

الملحق الثاني - الاتصالات وإبراز الحدث في اليوم الإقليمي المفتوح

شهد اليوم الإقليمي المفتوح حول المرأة والسلام والأمن في الدول العربية، الذي عُقد في عمّان، الأردن، خلال الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2025، حضورًا إعلاميًا واسعًا على المستويين الوطني والإقليمي. وقد عكست التغطية الإعلامية أولويات المناصرة الرئيسية المتسقة مع أجندة المرأة والسلام والأمن، لا سيما في سياق الذكرى الخامسة والعشرين لصدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325.

وشملت التغطية وسائل الإعلام المختلفة، من الصحف الوطنية ووكالات الأنباء الرسمية إلى منصات إعلام المجتمع المدني ووسائل الإعلام الرقمية، مما أسهم في تعزيز التفاعل على مستوى السياسات والوصول إلى جمهور أوسع. وقد حظيت مشاركة معالي وفاء بني مصطفى، وزيرة التنمية الاجتماعية ورئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة في المملكة الأردنية الهاشمية، باهتمام بارز في عدد من وسائل الإعلام، مما عكس التزام حكومة الأردن بتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن.

كما تضمنت التغطية الإعلامية مقابلات مع هبة زيّان، المستشارة الإقليمية لشؤون المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني في المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية.

وقدمت عدة وسائل إعلام تغطيات متعددة للحدث؛ إذ تناولت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) افتتاح اليوم الإقليمي المفتوح، كما نشرت تقارير إضافية حول الجلسات الموضوعية. وغطّت صحيفة "جوردان تايمز" الجلسة الافتتاحية، ثم نشرت لاحقًا مقابلة أبرزت الرسائل الرئيسية للحدث. كما بثّ راديو البلد مقابلة مع هبة زيّان ونشر تغطية ذات صلة على منصاته الرقمية.

وبرزت في مجمل التغطية عدة محاور رئيسية:

- جاء اليوم المفتوح في سياق الذكرى الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن 1325، باعتباره فرصة لاستعراض التقدم المحرز وتحديد الأولويات لتسريع تنفيذ الأجندة.
- سلّطت التغطية الإعلامية الضوء على المناقشات السياساتية والجلسات الموضوعية، وقدّمت اليوم المفتوح كمنصة عملية تسهم في دفع تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن.
- أكدت التغطية التزام دول المنطقة العربية بتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تقوية مشاركة المرأة الفاعلة في عمليات السلام والأمن، مما يبرز أهمية تولّي الدول المسؤولية الوطنية تجاه الأجندة والتعاون الإقليمي في تحقيق التقدم فيها.
- شددت التغطية باستمرار على أهمية ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والفاعلة للنساء في صنع القرار وعمليات السلام وجهود التعافي، باعتبار ذلك شرطًا أساسيًا لتحقيق السلام المستدام والحكم الشامل.

كما تعزز ظهور الحدث إعلامياً من خلال طيف واسع من المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، تم نشره قبل الحدث وخلاله كتغطية مباشرة وبعده، بما في ذلك المواد الترويجية، وبطاقات الاقتباسات (1، 2، 3)، ومقاطع الفيديو القصيرة (1، 2، 3). وأسهمت القصص المباشرة، والتغطية الميدانية في الحفاظ على التفاعل الآني وتوسيع نطاق المشاركة لتشمل من لم يتمكنوا من الحضور وجاهياً. وكان لمساهمات المشاركين والمشاركات دور محوري، من خلال بطاقات الاقتباسات، والمقاطع المصورة، والشهادات، إضافة إلى المحتوى الذي شاركوه عبر حساباتهم الشخصية.

إلى جانب معدلات تفاعل مرتفعة ،X وقد حققت منشورات هيئة الأمم المتحدة للمرأة 27,500 مشاهدة على فيسبوك، و2,270 انطباعًا على منصة على منصتي إنستغرام و لينكدإن (47٪ و75٪ على التوالي). كما أسهمت حسابات شركاء بارزين وجهات إقليمية في تعزيز انتشار الحدث من خلال المشاركة، مما وسّع نطاق الوصول وعزّز أهميته على المستوى الإقليمي.

مختارات من التغطية الإعلامية:

1. جوردان تايمز - الأردن "رائد" في تعزيز دور المرأة والسلام والأمن — مستشارة لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة https://jordantimes.com/news/local/jordan-champion-in-advancing-women-peace-security-un-women-adviso
2. راديو البلد 92.5 (عربي): مستشارة الإقليمية لشؤون المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني في المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هبة زيان: بعد 25 عامًا على القرار 1325 آن الأوان لتسريع تنفيذ التزامات مشاركة النساء في السلام
3. وكالة بترا الإعلامية (انجليزي): Open Regional Day on Women, Peace and Security Kicks Off in Amman
4. وكالة بترا الإعلامية (عربي): جلسة متخصصة تبحث تعزيز مشاركة المرأة في جهود السلام عربيًا
5. جريدة الدستور الأردنية: إطلاق اليوم الإقليمي المفتوح حول المرأة والسلام والأمن
6. جريدة الدستور الأردنية: بني مصطفى تؤكد أهمية تمكين النساء للمشاركة في صنع القرار
7. موقع عمان نت: اليوم الإقليمي المفتوح في عمّان يناقش 25 عامًا من أجندة المرأة والسلام والأمن
8. نسوان فويس: احتفاءً بمرور 25 عامًا على قرار مجلس الأمن 1325، هيئة الأمم المتحدة للمرأة تُطلق أول يوم إقليمي مفتوح حول المرأة والسلام https://neswanvoice.com/?p=11193
9. أخبار الأردن: إطلاق اليوم الإقليمي المفتوح حول المرأة والسلام والأمن
10. أخبار هلا: إطلاق اليوم الإقليمي المفتوح حول المرأة والسلام والأمن
11. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: اليوم الإقليمي المفتوح حول المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية

تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تعزيز حقوق المرأة، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وتمكين جميع النساء والفتيات.

بصفتها الهيئة الأممية الرائدة المعنية بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، والأمانة الفنية للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، تضطلع الهيئة بدور محوري في إصلاح القوانين، وتعزيز المؤسسات، وتطوير الأعراف الاجتماعية، وتحسين الخدمات، بهدف سد الفجوة بين الرجال والنساء وبناء عالم أكثر عدالةً ومساواةً لجميع النساء والفتيات. ومن خلال شراكاتنا مع الحكومات، والحركات النسوية، والقطاع الخاص، إلى جانب دورنا التنسيقي على مستوى منظومة الأمم المتحدة، نُحدث تغييرات مستدامة وطويلة الأمد. سوياً نُحرز تقدماً ملموساً في أربعة مجالات رئيسية: القيادة والمشاركة، التمكين الاقتصادي، القضاء على العنف، وأجندة المرأة والسلام والأمن، إلى جانب العمل الإنساني.

تحرص هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تظل حقوق النساء والفتيات في صميم التقدم العالمي دائماً، وفي كل مكان. فتمكين المرأة ليس مجرّد ما نقوم به، بل هي أساس وجودنا.

لكل النساء والفتيات

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

arabstates.unwomen.org
facebook.com/unwomenarabic
x.com/unwomenarabic
linkedin.com/UN Women Arab States
instagram.com/unwomenarabic
youtube.com/@UNWomenArabic
flickr.com/unwomenarabstates